الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية و جباية

عنـــــــــوان الـموضـــــــوع:

أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

-دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب:

- زكراوي عبد القادر

تحت الإشراف الأستاذ:

- عايد لمين

أعضاء لـجنـــة الـمنـاقـشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
برو هشام	أستاذ مساعد،أ	جامعة المسيلة	رئيسا
عايد لمين	أستاذ مساعد،أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
طيبي الطيب	أستاذ مساعد،أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل الذي من علي بفضله وأعانني على إتمام هذا البحث واسأله الهداية والتوفيق في إعمالنا المستقبلية

وعرفانا لهم...

أتقدم بشكري الجزيل للأستاذ المشرف "عايد لمين" كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من أساتذة و زملاء واخص بالذكر صديقي "احمد علال" والى كل عاملي مؤسسة مطاحن الحضنة على رأسهم رئيس مصلحة المالية و المحاسبة

كما لا يفوتني بتقديم شكري الخالص لأعضاء اللجنة الذين قبلوا مناقشة هذا البحث

ووفقنا الله لما يحبه ويرضاه

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول : الإطار النظري لأثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	06
المبحث الأول: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	07
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و أهميته	07
المطلب الثاني: التحليل المالي ومؤشرات تقييم الأداء المالي	11
المبحث الثاني: التسيير الجبائي و أثره على الأداء المالي	20
المطلب الأول:مفهوم التسيير الجبائي وأهدافه	20
المطلب الثاني: اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي	27
خاتمة الفصل	35
الفصل الثاني : دراسة لوضعية التسيير الجبائي في مؤسسة مطاحن الحضنة و أثره على الأداء المالي	
تمهيد	37
المبحث الأول:التعريف بمؤسسة مطاحن الحصنة	38
المطلب الأول:نشأة مؤسسة مطاحن الحضنة	38
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة	41
المبحث الثاني:أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة	45
المطلب الأول:اثر التسيير الجبائي في مرحلة التمويل	45

المطلب الثاني:اثر التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار	47
المطلب الثالث:اثر التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال	49
خاتمة الفصل	61
الخاتمة	62
قائمة المصادر والمراجع	65
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور التمويل الذاتي لمؤسسة مطاحن الحضنة 2013-2015	45
02	أقساط القرض في السنوات 2014-2015	46
03	رأس المال العامل و احتياجاته و حالة الخزينة	50
04	الأرباح المحققة ما بين 2012-2015	51
05	المردودية المالية في ضل عدم وجود الضريبة 2013-2015	52
06	المردودية المالية في ضل وجود الضريبة 2013-2015	52
07	المردودية الاقتصادية في ضل عدم وجود الضريبة 2013-2015	53
08	المردودية الاقتصادية في ضل وجود الضريبة 2013-2015	54
09	أقساط المسبقة للضريبة على أرباح الشركات	55
10	التصريح السنوي الخاصة بالضريبة على ارباح الشركات	56
11	التواريخ تقديم التصريحات الشهرية	56
12	الوفر الضريبي الناجم عن الاهتلاك	57
13	الوفر الضريبي الناجم عن المؤونات	58
14	الوفر الضريبي المرتبط بالرسم على النشاط المهني	59
15	الوفر الضريبي المرتبط بالرسم على القيمة المضافة	59

مقدمة

لكي تقوم المؤسسة الاقتصادية بإنجاز ما قامت بتخطيط له من أهداف عليها اعتماد على التسيير جيد والذي يعمل على تحكم في مختلف التكاليف ومنها التكاليف الجبائية ولأن الضريبة عبارة عن عبء على عاتق المؤسسة، استوجب عليها استحداث ما يسمى بالتسيير الجبائي لتوفير إمكانية للمؤسسة في التعامل مع الجباية وعلى إيجاد طرق لتدنيتها.

ولهذا على المؤسسة الاهتمام بالتسيير الجبائي وسعي لتفعله بهدف تحقيق الأمن الجبائي والاستفادة من التحفيزات التي يمنحها التشريع الجبائي ويستوجب إدراجه في الإستراتجية العامة للمؤسسة لتقليل من المخاطر الجبائية التي تهددها وذلك بتقديم الشروحات حول الطريقة التي تعتزم المؤسسة بها لتسيير الضرائب.

وبالتالي فان التسيير الجبائي يدعم أنشطة المؤسسة لان أهميته تكمل في تعزيز القدرات المالية للمؤسسة عن طريق الحصول على التدفقات المالية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية وبالتالي الرفع من المردودية المالية، كما أن له أهمية في القرارات المالية في مراحل نشاط المؤسسة ومن هذا نلاحظ أن للتسيير الجبائي تأثير على الأداء المالي.

ومما سبق، يمكننا صياغة الإشكالية لهذا البحث على نحو التالي: **ماهو أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟**

وللإجابة على الإشكالية يمكن أن نقسمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

_ ماذا يقصد بالأداء المالي وماهي مؤشرات تقييمه؟

_ وماذا يقصد بالتسيير الجبائي؟

_ هل يمكن أن يساهم التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي ؟

1_الفرضيات:

سنعتمد في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

_ **الفرضية الأولى:** أن التسيير الجبائي الجيد في المؤسسة يسمح بتخفيض تكاليفها الجبائية وحمايتها من المخاطر الجبائية.

_ **الفرضية الثانية:**التسيير الجبائي يمارس بفعالية في المؤسسة الاقتصادية.

_ **الفرضية الثالثة:**التسيير الجبائي يعمل على تحسين الأداء المالي.

2_أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة لإبراز دور وأهمية التسيير الجبائي في تنمية المؤسسة الاقتصادية وتحسين أدائها المالي.

3_أهداف الدراسة:

_ التعريف بالتسيير الجبائي.

_ واقع التسيير الجبائي في مؤسسة موضوع عينة الدراسة.

_ معرفة أثر التسيير الجبائي في المؤسسة على أدائها المالي.

4_منهج الدراسة:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بناء رؤية تساعد على حل الإشكالية المطروحة، نرى أن المنهج المناسب هو المنهج الوصفي التحليلي، كما سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال إسقاط الجانب النظري على مؤسسة مطاحن الحضنة – ولاية المسيلة–.

5_حدود الدراسة:

_ الحدود المكانية: ينحصر الحيز المكاني لعينة الدراسة على مؤسسة مطاحن الحضنة ولاية المسيلة.

_ الحدود الزمنية:ينحصر الإطار الزماني للدراسة تسيير الجبائي داخل المؤسسة في فترة مابين سنوات 2012-2015.

6_أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب والدوافع لاختيار هذا الموضوع نذكر:

_ الرغبة في استكشاف أكثر حول التسيير الجبائي.

_ طبيعة التخصص الدراسي.

_ قلة الدراسات حول الموضوع الدراسة.

_ السعي من اجل إبراز دور التسيير الجبائي في تنمية المؤسسة الاقتصادية.

7_الدراسات السابقة:

_ نادية شطي، تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة ماستر مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

وتوصلت فيها الى نتيجة مفادها نقص اهتمام المؤسسة بمتابعة تسيير وضعية الضريبة في المؤسسة.

_ شريفي سمية، فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2013.

وتوصلت فيها إلى أن فعالية التسيير الجبائي في الشركات البترولية مرتبط بوجود نظام معلومات قوي وشفاف كذلك مرتبط بأداء المسير الجبائي على المسير المالي في الشركات البترولية الجزائرية.

_ رحال إيمان،دور التسيير الإستراتيجي للضريبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية المحاسبة،جامعة محمد خيضر، بسكرة

وقد توصل فيها إلى النتيجة مفادها أن الإستراتجية الضريبية هي جزء من الإستراتجية العامة للمؤسسة بالإضافة إلى تحقيق الخيار الجبائي الذي يخدم الأهداف المالية للمؤسسة.

8_صعوبات الموضوع:

من الصعوبات التي وجهتنا في البحث:

_ قلة المراجع المتعلقة بالتسيير الجبائي.

_ التحفظ في إعطاء المعلومات وخاصة متعلقة بالضرائب.

9_هيكل البحث:

من اجل الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة وتحقيقا للأهداف المحددة سابقا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين هما:

الفصل الأول: الإطار النظري لأثر التسيير الجبائي الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ويندرج ضمن هذا الفصل مبحثين.

الفصل الثاني: دراسة لوضعية التسيير الجبائي في مؤسسة مطاحن الحضنة – ولاية المسيلة– وأثره على الأداء المالي ويندرج ضمن هذا الفصل مبحثين.

الفصل الأول:

الإطار النظري لأثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

إن مصطلح الأداء المالي أصبح من أكبر اهتمامات المؤسسة الاقتصادية، وذلك لما يلعبه من دور في المعرفة شاملة للوضعية المالية للمؤسسة ومدى تحقيقها لأهداف المسطرة وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترشيدها في إعداد خطط مستقبلية، ولتقييم الأداء المالي يجب استعمال معايير ومقاييس وهذا ما يسمى التحليل المالي والذي بفضله نستطيع معرفة وضعية المؤسسة.

ولكن هناك عوامل تأثر على الأداء المالي ومنها الضريبة أو بصفة عامة الجباية، لذا استوجب خلق ما يسمى بالتسيير الجبائي من اجل العمل تحقيق الأمن الجبائي وبالإضافة إلى الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها المشرع وسعي وراء تحقيق أداء مالي جيد، ولتوضيح أكثر بنوع من الشرح والتحليل قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، والتسيير الجبائي وأثره على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول:الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته في المؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه بالتحليل المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وأهميته

يعتبر الأداء المالي أحد الجوانب المكونة للأداء العام للمؤسسة والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في إي محاولة لتقييم الأداء، وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته، تليها معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: مفهوم الأداء المالي

هناك عدة تعاريف للأداء المالي ومن بينها:

1- "مدى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواءا من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية وتحقيق فائض من أنشطتها من اجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة."[1]

2-" ويمثل الأداء المالي جزءا من الأداء الكلي للمؤسسة حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف وهو الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية."[2]

ومما سبق فان الأداء المالي هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية.

---

(1) عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2007، ص36.

(2) بوطويل عبد الرؤوف، اثر هيكل راس المال على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و حوكمة الشركات، جامعة بسكرة، 2014ص38.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تسعي المؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

1- التوازن المالي

هو هدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المالي للمؤسسة ويمثل: " التوازن المالي لحظة معينة بين رأس المال الثابت الأموال الدائمة التي تسمح باحتفاظ به وعبر الفترة المالية ويستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات او بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها."

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:[1]

_ تامين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.

_ ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.

_ الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.

2- نمو المؤسسة

يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فان قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية، وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح و نجاعة تخطيطها المتعلق بجانب التطور التوسع البقاء الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة تشكله السياسات المحددة لحجم الاستثمارات وسياسات توزيع الأرباح وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

(1)علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2014ص52.

3- الربحية والمردودية

تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح، وتمثلت نسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية الأرباح الصافية مقسومة على حقوق الملكية، ويقيس هذا المتغير النسبة التي يحصل عليها المساهمون مقابل رأس المال المستثمر في الشركة ويتوقع ان تكون العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد الأسهم علاقة موجبة.[1]

4- السيولة

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة او بتعبير اخر تعنى قدرتها على التحويل بسرعة الاصول المتداولة المخزونات والقيم القابلة التحقيق إلى أموال متاحة فنقص السيولة او عدم كفايتها يقود المؤسسة الى عدم المقدرة على الوفاء او مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات

5- توازن الهيكل المالي

يعني ان الموارد الدائمة تغطي استخدامات الثابتة والاصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في عسر مالي أي أن التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التخصيص الأمثل للموارد المالية. وعليه يمكن حصر الأداء المالي في انه يسلط الضوء على الجوانب الآتية:

تقييم ربحية المؤسسة والهدف منه هو تعظيم قيمة المؤسسة وثورة المساهم.

تقييم سيولة المؤسسة والهدف منه تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات.

تقييم تطور نشاط المؤسسة وذلك بغية معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.

تقييم مديونية حجم المؤسسة من اجل تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.[2]

(1)علي شيتور، مرجع سابق، ص52.

(2) عماري الهام، سهتالي عبلة، تفعيل الرقابة المالية لتحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2015، ص42.

ثالثا: العوامل المؤثرة على الاداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي فيما يلي:[1]

1- الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ويؤثر على أداء المؤسسة من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الاعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، وتسهيل تحديد الادوار للإفراد والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

2- المناخ التنظيمي

يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء وبصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإدارية لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3- التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من ابرز التحديات التي تواجه المؤسسات.

4- الحجم

يقصد به تصنيف المؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم ويعتبر من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات حيث هناك علاقة طردية بين الحجم والأداء وكلما ازداد عدد المحللين الماليين والمهتمين بها.

(1) بوطويل عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص44-45.

المطلب الثاني: التحليل المالي ومؤشرات التقييم الأداء المالي

1- مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل.[1]

يهدف التحليل المالي إلى تحديد أهم نقاط القوة والضعف المالي التي تواجهها المؤسسة وقد يقوم بالتحليل المركز المالي والتنبؤ المالي للشركة في المستقبل أو لإعداد تقرير للإدارة العليا ويقدم أيضا لتحليل لجهات الخارجية مثل محل الائتمان بالبنك التجاري لتحديد الملائمة المالية للشركة عند التقدم للحصول على قروض.[2]

ومنه فالتحليل المالي هو عبارة عن قراءة ترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ثم تحليلها لفهم مضمونها، وعلى هذا الأساس تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل رسم الخطط وتوجيه السياسات المالية المستقبلية.

2- أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس:

2-1: الجهة القائمة بالتحليل

استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل يمكن تبويب التحليل المالي إلى ما يلي:

2-1-1:التحليل الداخلي:يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الإدارة المالية،

(1) محمد كنقوش، محمد عميري، الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005، ص12.

(2)اسامة عبد الخالق الأنصاري، د.م، مصر، د.ت، ص151.

قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي...الخ وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المنشأة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2-1-2:التحليل الخارجي:يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية، ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية ومدقق الحسابات الخارجي...الخ.[1]

2-2:الأسلوب المتبع في هذا التحليل

حسب هذا الأسلوب يوجد نوعان للتحليل المالي:[2]

2-2-1:أسلوب التحليل بالنسب المالية:بموجب هذا النوع فإنه يعتمد في دراسة الوضعية المالية انطلاقا من الميزانية وجدول حسابات النتائج، وهذه النسب متعددة، والغرض من ذلك تحديد مصادر التمويل وكذلك معرفة خطر عدم التوازن.

2-2-2:أسلوب التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي:وفق هذا النوع يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة على أساس ثلاث دورات رئيسية (دورة الاستثمار، دورة الاستغلال، والدورة النقدية) وذلك بمقارنة عدة سنوات من اجل استخراج جميع التغييرات.

3- أهمية وأهداف التحليل المالي

3-1: أهمية التحليل المالي.

تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة والمتمثلة في:

- تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الأموال من جهة وتشغيلها من جهة أخرى.

(1) يخلف امينة، شنوف خيرة، مرجع سبق ذكره، **ص**14.

(2)وليد ناجي حيالي، الاتجاهات المعاصرة قي التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ص29.

- الحصول على مؤشرات تبين فعالية المؤسسة وقدرتها على نمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

إعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة. [1]

3-2:أهداف التحليل المالي: تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى سواء كان تحليلا خارجيا أو تحليلا داخليا لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

3-2-1: الأهداف الداخلية.

هناك عدة أهداف داخلية للتحليل المالي وهي:

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمنشأة.
- الحكم على كفاءة الأداء الإدارية.
- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة.
- الحكم على جدوى الاستثمار في المنشأة.
- بيان وضع ومستوى المنشأة في القطاع الذي تنتمي له.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدم.

(1) بن ملك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، إدارة الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة، 2011،ص16.

3-2-2 الأهداف الخارجية

- تعتمد البنوك على التحليل المالي في الاقتراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية الاستقلالية للمؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.[1]

4- مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن أدوات التحليل المالي من أهم المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وسيتم التطرق إلى النسب المالية ورأس المال العامل والخزينة.

4-1:النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدام أدوات التحليل المالي وتنصب على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضافة دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم.

4-1-1:تعريف النسبة المالية

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستعملة في دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ويمكن تعريف النسب كما يلي:هي علاقة نقدية بين متغيرين أحداهما بسط ولأخر مقام وتستخرج النسب المالية من البنود المتناسقة من القوائم المالية الختامية أو غيرها من المصادر للوصول إلى دلالات معينة، ومعاني كاملة حتى يتسنى لإدارة المؤسسة مقارنتها بنسب مالية سابقة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ويشترط في هذه النسب أن تكون قادرة على كشف وقياس نقاط القوة والضعف.[2]

(1) يخلف امينة، شنوف خيرة، مرجع سبق ذكره، ص14.

(2)عماري الهام، سهتالي عبلة، مرجع سبق ذكره، ص50.

4-1-2: أنواع النسب المالية

- **نسبة السيولة**

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى نقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل.[1]

نسبة السيولة العامة تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل.

نسبة السيولة العامة =الأصول المتداولة /الديون قصيرة الاجل

نسبة السيولة المختصرة هي مدى تغطية المؤسسة لالتزاماتها في المدى القصير وتعطي بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة =الأصول المتداولة – قيم الاستغلال / الديون قصيرة الاجل

_ نسب التمويل تعتبر هذه النسب عن مدى اعتماد المؤسسة على المصادر المختلفة للتمويل.

نسب التمويل الدائم =الأموال الدائمة / الاصول الثابتة

توضيح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة

نسبة التمويل الخاص =الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

توضح هذه النسبة مدى تغطية المؤسسات لأصولها بواسطة أموالها الخاصة

_ نسب الربحية

تعبر النسب لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة محددة من الزمن.[2]

(1)عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الاداء المالي لشركات التامين مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص8.

(2) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين.الطبعة الاولى، 2008، ص42_43.

نسب صافي الربح على المبيعات =صافي الربح /المبيعات

ارتفاع هذه النسبة يدل على الأداء الجيد للمؤسسة مجمل نشاطها

نسبة صافي الربح على الاصول =صافي الربح /مجموع الأصول

وتعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية الشركة بالنسبة لجموع أصولها وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح.

ـ نسب المديونية تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات تقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب من أهمها.[1]

نسبة المديونية الكاملة:يتم حساب نسبة المديونية الكاملة وفق العلاقة التالية:

نسبة المديونية الكاملة =إجمالي الديون /الأموال الخاصة

نسبة الاستقلالية المالية:يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة /مجموع الخصوم.

4-2:المردودية

4-2-1:المردودية الاقتصادية

وتقيس المردودية الاقتصادية مدى مساهمة الأصول اقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

4-2-2:المردودية المالية وتعرف بأنها ذلك المقياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.[2]

(1) سارة قدوري، دور استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر،، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص 9_10 .

(2) يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، الطبعة الاولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص20.

ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

4-3:رأس المال العامل واحتياجاته

4-3-1: رأس المال العامل

_ تعريف رأس المال العامل

هو جزء من الأموال الدائمة أي التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة والذي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن أن تصبح سائلة في فترة تقل عن السنة، ولذا فأهميته تتجلى من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة فهو هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة الخاطر التي تحدثها بعض عناصر الميزانية الأقل من سنة.[1]

_ طرق حساب رأس المال العامل بأسلوبين

_ أسلوب أعلى الميزانية يعبر رأس المال في هذه الحالة عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل =الأموال الدائمة –الأصول الثابتة

= الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل – الأصول الثابتة

يرتكز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

_ أسلوب أسفل الميزانية

يعبر رأس المال العامل في هذه الحالة عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الاجل

=المخزونات +قيم محققة + قيم جاهزة –الديون قصيرة الاجل

(1) عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، ص 49.

4-3-2:احتياجات رأس المال العامل

يتطلب النشاط الاستغلالي لأي مؤسسة من المؤسسات توفير مجموعة من العناصر (مثل:المقرضون، الموردون، ...إلخ)، ومن خلال النشاط الاستغلالي للمؤسسة تتولد مصادر تمويل قصيرة الآجال فتجدده وهي الديون الممنوحة من طرف الموردين والتسبيقات التي يدفعها بعض العملاء من أجل طلبية معينة وبينما تساهم هذه المصادر في تمويل جزء من الأصول المتداولة فإنه يتطلب على المؤسسة البحث عن الجزء الكامل، وهذا الجزء المكمل هو ما يطلق عليه احتياجات رأس المال العامل.

ـ احتياج رأس المال العامل للاستغلال

حيث يشتمل على العناصر الأكثر أهمية في الاحتياج لرأس المال العامل ويتميز بانتماء جميع عناصره سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بأجزاء الفرق بين استخدامات وموارد الاستغلال، ويعطى بالعلاقة التالية:[1]

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات استغلال – موارد الاستغلال

احتياج رأس المال العمال خارج الاستغلال

يتمثل في الاحتياج المالي المولد خارج نشاطات دورة الاستغلال وتحسب بالفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال حقوق متنوعة وموارد خارج الاستغلال ديون متنوعة ويعتبر عموما كعنصر ثانوي في الاحتياج في رأس المال العامل، ويعطى بالعلاقة التالية:[2]

الاحتياج راس المال العامل خارج للاستغلال = الاستخدامات خارج الاستغلال –موارد خارج الاستغلال

(1) قاسي ايمان، التحليل المالي واهميته في تحليل المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكوة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، مالية الؤسسة، جامعة البويرة، 2015، ص58.

(2) قاسي ايمان، مرجع سبق ذكره، ص59.

احتياج رأس المال العامل الإجمالي

وهو مجموعة احتياج رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج رأس المال خارج الاستغلال.

احتياج رأس المال العامل الإجمالي = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال خارج الاستغلال

5- الخزينة

الخزينة هي عبارة عن الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الإستحقاقية الحالية، أي كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر ايجابي في الخزينة وأي عنصر من الديون بلغ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها.[1]

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

ويمكن إعطاء علاقة أخرى لحساب الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

فالخزينة هي مجموعة من الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها وتأخذ ثلاث حالات هي:

خزينة موجبة، خزينة معدومة، خزينة سالب

(1) عماري الهام، سهتالي عبلة، مرجع سبق ذكره، ص54.

المبحث الثاني:التسيير الجبائي وأثره على الأداء المالي

سنتطرق في هذا المبحث لكل ما يخص التسيير الجبائي من مفهومه وأهدافه إلى حدوده وأثر الذي يحدثه على الأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم التسيير الجبائي وأهدافه

يعتبر التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار ويهدف الى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية وتجنيبها التكاليف الجبائية من خلال تمكين المسير من انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي.[1]

1- مفهوم التسيير الجبائي

يعني ان الضريبة التي هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة وان تصبح متغيرا فعالا في إستراتيجيتها بدلا من السلبية اتجاه الجباية، وان يقوم المسير بالاختيار بين الخيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الاخذ بعين الاعتبار:[2]

- النصوص التشريعية الجبائية.
- خصوصيات مؤسسة.
- درجة المخاطر الجبائي.

(1) زواق حواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2009، ص 1.

(2) نادية شطي، تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر مالية ومحاسبة، محاسبة و جباية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص16.

2- أهداف التسيير الجبائي

من الأهداف:التسيير الجبائي نذكر

2-1:الأمن الجبائي

التسيير الجبائي يرتبط بالحذر الخاص بمدى احترام مطابقة القرارات الجبائية للمؤسسة للقواعد الجبائية التي قد تؤدي إلى الرقابة الجبائية على صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف وهذا عند تطبيق القواعد الجبائية على حسابات المؤسسة، والتي تظهرها القوائم المالية ومنه يجب عرض قوائم المالية موثوق بها باحترام القواعد الجبائية من اجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية.[1]

2-2:التحكم في العبء الجبائي

التحكم في عبء الجبائي يتمثل العبء الجبائي في أثار الضريبة علي أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج ولقياس العبء الضريبي نكون أمام معيارين:[2]

2-2-1:العبء الجبائي المطلق وهو عبارة عن ذلك الجزء من الحصيلة الضريبية عن مدة معينة والذي استقر نهائيا في ذمة المؤسسة أي كمية الأموال التي تحملها المكلف الفعلي للضريبة خلال فترة زمنية معينة.

العبء الجبائي المطلق =الحصيلة الضريبية التي تحملها القطاع فعلا / عدد افرد القطاع

2-2-2:العبء الجبائي النسبي هو عبارة عن العبء الجبائي المطلق منسوبا إلى المقدرة التكلفة للمكلف

(1) صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص14.

(2)سعد الله امال، اثر التسيير الجبائي على المردودية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، مالية وجباية ،جامعة المسيلة، 2016، ص 37 .

العبء الجبائي النسبي= العبء الجبائي المطلق / المقدرة التكلفة للمكلف

تساهم الأعباء الضريبية في الرفع من تكاليف الإنتاج باعتبارها جزءا من سعر التكلفة لأي منتج وهذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها ويتجلى ذلك من خلال:

_ العمل على تخفيض الضريبة.

_ تأجيل دفع الضريبة من اجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة.

2-3:الفعالية الجبائية

ويقصد بها استغلال المؤسسة للفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها مما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية، فالتشريعات الجبائية الحديثة تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات الضريبية.

لذا فان تحقيق الفعالية مرتبط بمدى إدراك المؤسسة وتمتع مسيريها الجبائيين بأفق واسعة ودراية كبيرة تسمح لهم بادراك انه يمكن تحقيق هدف جبائي بواسطة خيارات قانونية لها أثار جبائية وإمكانية ممارسة الخيارات الجبائية الأكثر نفعا من تعديل العبء الجبائي الذي تتحمله دون الإخلال بقواعد التشريع الجبائي المعمول به. [1]

2-4:خدمة إستراتيجية المؤسسة

للحصول على وضعية جبائية ملائمة للمؤسسة يستلزم وجوب النظر إلى الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وذلك بإدماج المتغير الجبائي في عملية اتخاذ القرار التسييري والتالي فالفعالية الجبائية مفهوم مرتبطا وبوضع الحلول الجبائية المثلى بالنظر الى الأهداف الإستراتيجية العاملة للمؤسسة.[2]

(1)سعد الله امال، نفس المرجع، ص37-38.

(2) بن زاوي محمد صابر، فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، فحص المحاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015 ص58.

3-أسس ومبادئ التسيير الجبائي

3-1:أسس التسيير الجبائي

أن التسيير الجبائي مؤسس على مبدأ متعارف عليه، ومحل إجماع يتمثل في أحقية المكلف بالضريبة في اختيار الوضعية الجبائية الأفضل للمؤسسة من خلال مبدأ" حرية التسيير الجبائي".[1]

3-1-1:الأسس القانوني:

ان القانون رقم(89-01) المؤرخ في 07فيفري 1989 في المادتين (04) و(05) ينص على: «يلتزم المسير بتحسين المردودية الاقتصادية والمالية للمالك، وذلك من خلال تسييره بالمستوى المطلوب مع وجوب استخدام الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك». أي أن الخيارات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع وهذا يدل على مبدأ حرية التسيير الجبائي.

3-1-2:الأسس الاقتصادية

إن الأساس الاقتصادي يتمثل في مبدأ حرية تسيير المؤسسة، أي تسيير المؤسسة الجبائية الخاضعة لها كونها تعيش في محيط شديد المنافسة مما يجعلها تحاول تخفيض التكاليف بتقييم اختباراتها الجبائية وتتحمل عواقبها سواء كانت ايجابية أو سلبية، وليس لادارة الضرائب الحق في التدخل في طريقة التسيير.

3-2:مبادئ التسيير الجبائي

يستند التسيير الجبائي على المبادئ التالية:

مبدأ الحرية في التسيير يعمل المسير الجبائي على الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونا وذلك من خلال إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الاختيار فالمكلف بالضريبة

(1) بن زاوي محمد صابر، نفس المرجع، ص50.

من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد الى الحد الأقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف بالاستفادة منها وذلك حسب مهاراته في التعامل مع الجباية.

مبدأ عدم التدخل في التسيير أن التشريع الضريبي يلزم المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها الضريبية اتجاه أدارة الضرائب وفق الشروط المحددة مسبقا فليس للإدارة الضرائب الجبائية الحق في التدخل في نمط تسيير المؤسسة أو أن تنتقد خيارتها مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية. [1]

4- حدود التسيير الجبائي

رغم الحرية التي اقرها المشرع للمؤسسة في تسيير جبايتها إلا انه يجب أن لا يتجاوز بعض الحدود والتي تصنف إلى الحدود القانونية وحدود مالية.

4-1:الحدود القانونية: أعطي المشرع الحرية الكاملة للمؤسسة في تسيير جبايتها في ظل احترام القواعد القانونية المعمول بها وعدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة، إذن يكون الفعل تعسفيا إذا توفر فيه القصد أو نية والفعل غير المشروع، ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب إن يتجنبها المسير:

- تشويه الطبيعة الحقيقة للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات.
- التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية.
- التسيير من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع.
- استعمال أشخاص أو مؤسسات وسطية الإخفاء المكلف الحقيقي. [2]

(1)شريفي سمية، فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تدقيق المحاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 21.

(2) حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص97-98.

4-2:الحدود المالية

على المسير الجبائي للمؤسسة أن يحدد وبشكل دقيق العمليات التي تقوم بها المؤسسة حتى يتم الوقوف على درجة الخطر الذي من الممكن أن تتعرض له المؤسسة أو بالأحرى متخذ القرار في الدخول في عمليات ضد مصالح المؤسسة، والتي لا تقدم أي مقابل لمؤسسة هدفها الربح فالعديد من القرارات التسيير هي صحيحة من الناحية القانونية مثل نفقات مبررة بوثائق لكن عند الأخذ بعين الاعتبار الأثر الاقتصادي لها نجدها لا تخدم أهداف المؤسسة مثل مكافآت مرتفعة للمسيرين، إعطاء قرض لأحدى الفروع تحمل النفقات الشخصية للمسير أو غيرها من القرارات التي يكون تصنيفها أفعال غير عادية في التسيير.

إن الفعل الغير عادي في التسيير لا يشكل خرقا للالتزامات الجبائية للمؤسسة وعليه فان النظر في هذا التصرف يكون على المستوى الاقتصادي وليس القانوني ومن بين الأفعال غير العادية في التسيير:

- تقديم قروض للمسير بدون فوائد.
- تحمل المؤسسة لأعباء خاصة.
- التنازل عن عقارات للمسيرين بأسعار منخفضة جدا عن الاسعار الحقيقة.
- التنازل عن الحقوق اتجاه المؤسسات ليس لها علاقات تجارية دائمة مع المؤسسة والسبب الوحيد يكون وجود نفس الشركاء او المسيرين في المؤسستين. [1]

5-مميزات المسير الجبائي هو المعنى بدراسة كل عناصر الجباية التي تخص نشاط المؤسسة وهو الذي يقف على الخيارات الممكنة من اجل الأخذ بالاختيار الجبائي الأنسب الذي يحقق المردودية للمؤسسة لذا يجب عليه ان يتصف بما يلي:[2]

(1) منير شيحاني، تفعيل المراجعة الجبائية كآلية لتحسين التسيير الجبائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تدقيق محاسبي، جامعة الوادي،2014، ص40 .

(2) سعد الله امال، مرجع سبق ذكره، ص38.

5-1:التحكم في تقنيات التسيير: التسيير يعني اتخاذ القرار لذا على المسير الجبائي ان تكون لديه مؤهلات اتخاذ القرار والمتمثلة في القدرة على التشخيص التنبؤ وكذا تحديد البدائل تقييمها واختبار البدائل الأنسب وهم شيء في تقييم البدائل المتاحة هو أدارك الآثار المالية الناتجة عنها مما يجعل تحكم في تقنيات التسيير المالي ضرورة أكيدة كما ان مؤهلات المسير الواجب توفرها فيه هي التي تؤدي بشكل كبير الى تحقيق هدف الفعالية الذي يطمح إليه التسيير الجبائي.

5-2: **التحكم في الجباية:** إن تحكم المسير الجبائي في الجباية أمر بديهي ألان الجباية هي اهتمامه الأول ويظهر هذا التحكم من خلال:

- معرفة مختلف التشريعات الجبائية والنصوص القانونية ذات الأثر الجبائي هذه النصوص بمثابة قاعة معطيات ضرورية لاتخاذ اي قرار.
- إدراك أثار تلك النصوص على المؤسسة أي تحديد حقوق والالتزامات المؤسسة
- معرفة طرق وتقنيات الرقابة الجبائية واهتمامات إدارة الضرائب أثناء اي عملية رقابة ممكنة.

5-3:التحكم في تقنيات المحاسبة: أن تسيير الجباية في العديد من المؤسسات هو من مهام مديرية المحاسبة والمالية هذا ما يجعل إلمام المسير الجبائي بالآليات المحاسبة هام للغاية خاصة وان المراجعة الجبائية الداخلية تتداخل بشكل كبير مع المراجعة المحاسبة، وذلك لاعتمادهما الأساسي على نظام المعلومات المحاسبي للقيام بالتشخيص المالي الجبائي للمؤسسة لضمان الفعالية والأمن من مختلف الماطر التي تتعرض لها المؤسسة أثناء القيام بالعمليات المختلفة.

5-4:المعرفة القانونية هذه المعرفة مطلوبة في المسير الجبائي الاعتبارات التالية:

- المسير الجبائي في تعامله مع الجباية يتناول بالدراسة نصوصا قانونية وتنظيمية ويتطلب التعامل مع هذا النوع من النصوص مهارات خاصة.
- أمام المؤسسة العديد من الخيارات القانونية ذات أثار جبائية مختلفة
- التشريعات قد تنطوي على بعض الغموض او السكوت عن بعض الحالات مما قد يوقع المؤسسة في المجالات المحظورة.
- المنازعات التي قد تنشأ مع إدارة الضرائب الأمر الذي يتطلب شخصا ذا دراية بالإجراءات القانونية الواجب إتباعها.
- يتحقق جزء كبير من الأمن الجبائي.[1]

المطلب الثاني:أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي

1- تأثير تسيير الجبائي في مرحلة التمويل

التمويل هو توفير لأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها ولقد أصبح من الضروري على المسير الجبائي عند تحديد سياسة التمويل التي يتبعها للحصول على الأموال وقبل اتخاذ قرار التمويل التفكير في جملة من المتغيرات التي تحكم عملية التمويل. [2]

(1)بن زاوي محمد صابر، مرجع سبق ذكره، ص59.

(2)بلكيف إسماعيل، سعدون الحسين، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، مالية المؤسسة، جامعة محند اولحاج البويرة،2015، ص3.

1-1:تأثير الضريبي على سياسية الاقتراض في المؤسسة

إن لجوء المؤسسة إلى القروض المختلفة كمصدر لتمويل قد يحقق لها بعض الوفرات الضريبية نتيجة سماح التشريعات بخصم فوائد القروض عند تحديد الأوعية الضريبية مما يقلص هذه الأخيرة، وينجم عن ذلك التقليل في حجم الضريبة وهذا ما يميزها على الأموال الخاصة كما أن هذا المصدر قد يحقق للمؤسسة المزايا التالية:

- الاقتراض اقل مصادر التمويل تكلفة بالمفهوم الجبائي نتيجة ما ينجم عنه من وفورات ضريبية.
- عدم تغير معدلات الفائدة تبعا لمستويات الأرباح.
- انخفاض تكاليف التعاقد والسندات مقارنة بتكاليف إصدار الأسهم بنوعيها.

غير انه عند اختيار هذا المصدر التمويلي لا بد من اخذ المخاطر التي قد تترتب عليه بعين الاعتبار ومنها:

- تعرض المؤسسة إلى خطر الإفلاس في حالة عجزها عن الوفاء بديونها.
- الاعتماد على القروض يتطلب قدر كافي من السيولة للوفاء بها تواريخ استحقاقها.
- القروض الطويلة الخاصة غير متاحة لجميع المؤسسات.[1]

1-2:تأثير الضريبة على سياسة التمويل الايجاري

ـ التمويل الايجاري

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك او المؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة العقد عليها ويستمر التسديد على إقساط يتفق بشأنها وتسمي ثمن الإيجار.

(1)زواق حواس، مرجع سبق ذكرهً ، ص6.

ومن هذا نجد أن المؤسسة عند لجوؤها لسياسة التمويل الايجاري في عملية تمويل تحقق عن طريقه جملة من المزايا الضريبية أهمها إذا تعد الأقساط التي تدفعها المؤسسة بمثابة مصاريف قابلة للخصم من الوعاء الضريبي ولهذا يكون قسط الإيجار السنوي أكبر من قسط الإهتلاك السنوي او في حالة ما إذا كانت فترة الإيجار أقل من العمر الافتراضي الذي تقبله إدارة الضرائب والذي يعد أساس حساب أقساط إهتلاك الأصل وبذلك يتسنى للمؤسسة المستأجرة تحقيق وفورات الضريبية من الاستئجار تحسب وفق العلاقة التالية:

الوفر الضريبي =معدل الضريبة ×(قسط الإيجار السنوي – قسط الاهتلاك)

1-3:تأثير الضريبة على سياسة توزيع الأرباح

يتضمن قرار توزيع الأرباح اتخاذ القرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها بغرض إعادة استثمارها داخل المؤسسة وتعتبر هذه السياسة هامة لأنها تؤثر على اتجاهات المستثمرين وعلى العديد من المجالات المالية في المؤسسة مثل الهيكل المالي، تدفق الأموال والسيولة، معدل النمو، تكلفة الأموال.[1]

1_4:دور التسيير الجبائي في مرحلة تمويل

يتجلى هذا من خلال ما يختارها المسير في دورة التمويل:

من خلال سياسة الاقتراض تنقسم هيكلة التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون والعامل الجبائي يؤخذ بعين الاعتبار للمفاضلة بين المصدرين.

من خلال التمويل الإيجاري وذلك بإبراز الاعتبارات الجبائية التي تدخل في قرار حيازة الأصول الإنتاجية الجديدة لدى المشروعات المختلفة.

(1)عباسي صابر، مرجع سبق ذكره، ص120.

ومن خلال سياسة توزيع الأرباح وذلك بأن ضريبة الأرباح الرأسمالية اقل من ضريبة الأرباح الموزعة والضرائب المستحقة على العائد الرأسمالية لا تدفع إلا في حالة بيع السهم والاستفادة من القيمة الزمنية للنقود.

2-أثار تسيير الضريبة في مرحلة الاستثمار

نظرا لما تقدمه الدولة من حوافز جبائية من اجل تشيع الاستثمار في المجالات المرغوب فيها اقتصاديا واجتماعيا ولتحسين مناخ الاستثمار وتتمثل هذه حوافز او مزايا في الإعفاء من الضريبة أو تطبيق ضريبة منخفضة.[1]

2-1:إعفاء الضريبي

وهو عبارة عن تخلي الدولة أو تضحية بجزء من إيراداتها الجبائية التي تمول الخزينة ويكون هذا الإعفاء إما دائم أو لعدة سنوات من بدية حياة المشروع.

2-2:التخفيض الضريبي

وهو عملية يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى اقل مما يجب وتلجا الدولة والتشريعات الضريبية إلى هذا الإجراء بهدف تخفيض للعبء الضريبي ومن ثم التأثير على القرار الاستثمار.

(1) بسعود يوسف، دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص37.

2-3:الإجراءات الضريبة التقنية وهي معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، والتي يترتب عنها أثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي ومن بينها[1]

- نظام الاهتلاك.
- إعادة الاستثمار الأرباح.
- الترحيل الخسائر.
- إعادة استثمار فائض القيمة.
- إعادة تقييم استثمارات المؤسسة.

2-4:دور التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار

خلال مرحلة الاستثمار يجب على المسير أن يراعي مجموعة من المزايا التي تكون لصالح المؤسسة وهي:

- الإعفاء الضريبي.
- التخفيض الضريبي.
- الإجراءات الضريبية التقنية.

3-أثار تسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال

3-1:تأثير الضريبة على رأس المال العامل

يمكن أن يكون من خلال التأثير على مكونات الأموال الدائمة والتي بدورها تحتوي على جزء مهم من الأموال المخصصة لتمويل الذاتي، وهذا الأخير الذي يتميز بأنه يتكون من جزء معفى من الضريبة على أرباح الشركات كإهتلاكات وغيرها من المخصصات

(1) يحيى لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2007، ص27.

المعفاة وهو أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيزات التي توفرها التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي.

كما لا ننسى أن الديون تترتب عليها وفورات ضريبية الناجمة من الفوائد المدفوعة وكذا علاوات السداد ومصاريف الإصدار، ومن هذا يظهر أن تأثير الضريبة على رأس المال العامل لا تظهر بصفة مباشرة بل التأثير يكون من خلال العناصر المكونة لراس المال العامل.[1]

3-2:تأثير الضريبة على احتياجات رأس المال العامل

يعد الرسم على القيمة المضافة أهم رسم يؤثر مباشرة على احتياجات رأس المال العامل وذلك من خلال قاعدة التفاوت الشهري ومن خلال الفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع حيث انه كلما كان الرس المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع فإن المؤسسة يترتب عليها احتياج مالي مطالبة والعكس صحيح.

ويمكن أن نستنتج بأن تأثير يكون في صالح المؤسسة إذا أتقنت هذه الأخيرة تسير الضريبة والتحكم في مواعيد استحقاقها لضمان السيولة اللازمة ولتفادي الوقوع في ضغوطات مالية وغرامات جبائية.[2]

3-3:تأثير الضريبة علي الخزينة المؤسسة

إن وضعية الخزينة تعتبر من بين المهام الأساسية والنقاط الحساسة التي ينبغي على المسير الجبائي وضعها ضمن الأولويات وذلك من خلال حصر جميع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة وحسن تسييرها من خلال جدولتها وتحديد مواعيد دفعها لمديرية الضرائب وذلك من اجل تجنب الغرامات والتكاليف الإضافية التي تتعرض لها ممن تأخير

(1).رحال إيمان، دور التسيير الاستراتيجي للضريبية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية المحاسبة، فحص محاسبي،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.ص37.

(2)صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص114.

في الدفع والتي تؤثر سلبا على التدفقات النقدية للمؤسسة، وبالتالي تأثر الخزينة بالمتغير الضريبي يكون من خلال تأثير الضريبة على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة.[1]

3-4:تأثير الضريبة على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة

يظهر تأثير على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجة من خلال نظام الدفع التلقائي بحيث يتعين على الخاضع للضريبة حسابها والقيام بتصفيتها ثم دفعها تلقائيا لقابض الضرائب المختص إقليميا وبدون إشعار مسبق من إدارة الضرائب ويتضمن نظام الدفع التقائي يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات في صورة تسبيقات مؤقتة حددت بثلاث تسبيقات، مع العلم أن قيمة كل تسبيق 30%، ويتم في الأخير دفع رصيد التصفية قبل 20افريل.

ومن خلال ما سبق ذكره فان المؤسسة باعتمادها نظام الدفع التلقائي للتسبيقات المؤقتة في تسديد الضريبة يترتب عليه تباعد زمني بين الحدث المنشأ والدفع الفعلي للضريبة على أرباح الشركات مما يؤدي إلى خفض عبء ارتفاع الضريبة على تدفقاتها النقدية حيث ذلك التباعد بين فترات الدفع يساعدها على توفير المبالغ اللازمة في تواريخ استحقاقها مما يكون لصالح المؤسسة.[2]

3-5:دور التسيير الجبائي في عملية الاستغلال

يمكن أن نستنتج بأن تأثير التسيير الجبائي في دورة الاستغلال ينعكس بصورة مباشرة على وضعية التدفقات النقدية، حيث هذا التأثير تكون في صالح المؤسسة إذا أتقنت هذه الأخيرة تسييرها والتحكم في مواعيد استحقاقها لضمان السيولة اللازمة ولتفادي الوقوع في

(1)صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص38.

(2)رحال إيمان، نفس المرجع، ص38.

ضغوطات مالية، غرامات جبائية. ومنه فإن حسن تسيير الخزينة ومرونتها لا تهم المسير المالي فحسب، بل كذلك المسير الجبائي، الذي بواسطة تسييره لمختلف الضرائب والرسوم يمكن أن يتحكم في التدفقات النقدية الخارجة والاستفادة من مختلف القواعد الجبائية لتحسين الوضعية المالية.

خلاصة الفصل

بعد دراستنا لهذا الفصل الذي تناولنا فيه كل ما يخص الأداء المالي و مؤشرات تقييمه وكذا التعريف بالتسيير الجبائي واثر الذي يحدثه على الأداء المالي بشكل نظري يظهر لنا أهمية التسيير الجبائي كإحدى الوسائل الإدارية المتبعة من اجل تخفيض الالتزام الضريبي وذلك بإتباع الإجراءات التي تساهم في الاستفادة من جميع المزايا والحوافز التي يقدمها المشرع للمؤسسة الاقتصادية.

وبهذا يكون التسيير الجبائي قد ساهم في تحسين الأداء المالي المؤسسة في كل مراحل التي تمر بها المؤسسة من التمويل إلى الاستثمار والاستغلال وعلى هذا الأساس يمكن القول إن للمسير الجبائي والذي بواسطته تسييره لمختلف الضرائب والرسوم دور فعال حصول مؤسسة على تدفقات نقدية وتحكم في تكاليفها الجبائية وكل هذا يعمل على استمرارية المؤسسة في نشاطها وقدرتها على منافسة.

الفصل الثاني:

دراسة لوضعية التسيير الجبائي في مؤسسة مطاحن الحضنة و أثره على الأداء المالي

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى التعريف بالتسيير الجبائي والأداء المالي والعلاقة بينهم في إطار النظري استوجب تسليط الضوء في جانب تطبيقي على واقع المؤسسة الاقتصادية مطاحن الحضنة هي محل الدراسة لننظر فيها بمدى اهتمامها بالتسيير الجبائي ومدى فعاليته في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

وعلى هذا الأساس قسمنا فصل إلى مبحثين الأول التعريف بمؤسسة مطاحن الحضنة ويندرج فيه مطلبين نشأة المؤسسة وموقعها والثاني هيكلها التنظيمي، وأما الثاني فهو التسيير الجبائي في مؤسسة مطاحن الحضنة ويتكون من ثالثة مطالب التسيير الجبائي في مرحلة التمويل ومرحلة الاستثمار ومرحلة الاستغلال.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة مطاحن الحضنة

المطلب الأول: نشأة مؤسسة مطاحن الحضنة

تم تشغيل مطاحن الحضنة بالمسيلة أول مرة في سنة 1981، وفي أكتوبر 1997 حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل مساهمة مطاحن الحضنة (مستخلص محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 97/09/27) ومبلغ المساهمة 60.000.000 دج وقد بلغ رأسمالها 1449.000.000 دج.

وتنقسم الشركة الى قسمين قديم وأخر جديد، أما القسم القديم فيتكون من مسمدة ومطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية **بوهلير** وتم تشغيلها سنة 1981، أما قدرات الإنتاج فقد كانت 100 طن/يوم لكل من المسمدة والمطحنة، أما القسم الجديد فيتكون من مسمدة جديدة تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية **غولفيتو** بقدرة إنتاجية بلغت 400 طن/يوم. [1]

المواد المنتجة سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق الخبازة، مخلفات الطحن (النخالة).

-الموقع:

1_ موقع الوحدة: تقع رياض الحضنة على الطريق الوطني المؤدي من ولاية المسيلة إلى ولاية برج بوعريريج على أطراف المدينة وما يمكن الإشارة إليه أن الوحدة تبعد حوالي ثلاثة كلم عن مصدر التوريد المتمثل في الديوان الجهوي للحبوب ومشتقاتها بالمسيلة الواقع في المنطقة الصناعية جنوب الولاية المتمثل في الممول الرئيسي والوحيد للمؤسسة.

2_ موقع قنوات التوزيع: قنوات التوزيع المستغلة من طرف الوحدة التابعة مطاحن الحضنة في مجملها، وما يمكن الاشارة له أن جميع نقاط البيع الخاصة بالوحدة تتموقع في وسط المدن كما يلي:

(1) مصلحة المالية والمحاسبة.

- نقطة بيع المعاضيد: مساحتها 40 متر مربع.
- نقطة البيع الديس: مساحتها 40 متر مربع.
- نقطة بيع اشبيليا: مساحتها 58 متر مربع.
- نقطة البيع أولاد عدي: مساحتها 32 متر مربع.
- نقطة البيع عين الخضراء: مساحتها 54 متر مربع.
- نقطة البيع برهوم: مساحتها 40 متر مربع.
- نقطة البيع 32: مساحتها 40 متر مربع.

مراحل العملية الإنتاجية:

إن العملية الإنتاجية بهذه المؤسسة ترتكز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين للحصول على منتجات تامة الصنع كالسميد والفرينة بمختلف أنواعها، وكذلك الحصول على بقايا الطحن المتمثلة في النخالة، ويتم هذا على مستوى عدة مراحل وهي:

مرحلة التموين الداخلي: وهي مرحلة انتقال المادة الأولية من صوامع التخزين التابعة لمصلحة تسيير المخزونات إلى مخازن الورشات

مرحلة التنظيف الأولى: بعد تموين مخازن الورشات تلي ذلك عملية التنظيف الأولى، حيث تمر كميات القمح داخل الآلات الخاصة بالتنظيف الأولي التي تقوم بتنقية القمح من الزوائد والشوائب الكبيرة

مرحلة التنظيف النهائي: في هذه المرحلة تنتقل كميات القمح بواسطة مضخات هوائية إلى نوع ثاني من أجهزة التنظيف.

مرحلة إضافة المياه: تكون لكميات القمح الصافية المخزنة درجات رطوبة مختلفة، وهنا يقوم مسؤول الإنتاج بإضافة كميات من الماء حتى تصبح درجة الرطوبة ما بين 15 و15.8%، حيث هذه الدرجة محددة وفقا لمعايير تقنية.

فترة الانتظار التقني: من أجل امتصاص القمح لكميات الماء المضافة فانه يتطلب وقتا للقيام بذلك، بالإضافة إلى رفع درجات الرطوبة إلى المستوى المرغوب، وتختلف فترة الانتظار حسب نوعية القمح.

عملية الطحن: في هذه المرحلة تقوم الات الطحن بكسر حبيبات القمح وفقا لمتطلبات التقنية الموضوعة من طرف مصلحة الإنتاج، وذلك من أجل الحفاظ على خصوصية حبة القمح، وكذلك لفصل الغلاف الخارجي عن اللب.

عملية الغربلة: تلي كل عملية طحن مباشرة عملية غربلة، حيث تمر جزيئات القمح المكسورة على غربال مصنف تقنيا حسب درجات انفتاح وانغلاق المسامات.

مرحلة تجميع الأصناف وتخزينها: ينتج عن عملية الغربلة تصنيف الجزيئات حيث يعبر كل صنف على نوع من المنتوج، ويسلك كل صنف مجرى معين ينتهي به المطاف إلى صوامع التخزين للمواد الجاهزة.

مرحلة التوضيب والتخزين: بعد عملية التخزين في صوامع الورشات للمادة الجاهزة تأتي عملية التوضيب، حيث يقوم العامل بتحضير الأكياس.

وبعد ذلك يتم إخراج المنتوج من الورشات إلى مساحات التخزين بناقلات خاصة، ومنها يصبح المنتوج جاهزا للتسويق.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة:

المديرية العامة: يشرف على تسيرها مدير وحدة له عدة مهام أهمها: [1]

1-التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

2-التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.

3-التنسيق بين الوحدة والمؤسسة الأم.

وتستعين المديرية العامة بعدة مصالح تتمثل في:

الأمانة العامة: تابعة للمدير العام وتقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد، وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

مكتب مساعد الأمن والرقابة: ومهمته حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة، وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني، وهو محامي الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها سواء كانت بين الشركة وموردیها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في مراجعة الحسابات.

مساعد مكلف بالنوعية: مكلف بمراقبة نوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير تخص الكمية، التغليف أو الجودة.

وتشرف المديرية العامة على كل من مديرية الاستغلال ومديرية الإدارة والمالية:

(1) مصلحة المالية والمحاسبة

مديرية الاستغلال:

تتمثل مهمة مدير الاستغلال تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال، وتنقسم هذه الدائرة إلى خمسة مصالح:

1-**مصلحة التموين:** وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بعملية الاستغلال ونتقسم إلى فرعين هما:

- فرع التعيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتعيير النوعية.
- فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2-**مصلحة الصيانة:** مهمتها إصلاح التعطلات الخاصة بالات الإنتاج، وتشغيل هذه الأجهزة 24 ساعة/24ساعة، وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع الإلكتروميكانيك والكهرياء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية.
- فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

3-**مصلحة الإنتاج:** مهمتها خاصة بالعملية الإنتاحية الكاملة، أي من بدء دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية، وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج، والعمل على إحترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها، وتنقسم المصلحة إلى مصنعين:

كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاثة فروع:

فرع محاسبة المواد، فرع الطحن والإنتاج، فرع الشحن والتوضيب.

4-**مصلحة تسيير المخزونات:** تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في: فرع استقبال وتخزين الحبوب، فرع تسيير مخزونات الأكياس، فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

5-**مصلحة التسويق:** بعد خروج المنتوج من الدورة الإنتاجية تقوم هذه المصلحة ببيع وتصريف المنتوج وتنقسم هذه المصلحة إلى فرعين هما:

- فرع التوزيع: ويقوم ببيع المنتجات حسب الزبائن الموقعين على دفاتر التوريد.
- فرع المبيعات: وهو فرع مكلف بتسجيل كل عمليات البيع التى قام بها فرع التوزيع.

مديرية الإدارة والمالية:

ومهمتها إدارة المصالح المالية والتنسيق بينها، وتتمثل في:

مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم المصالح حيث ان لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات، **وتتفرع هذه المصلحة إلى:** فرع المالية والصندوق، فرع المحاسبة العامة، فرع المحاسبة والمبيعات.

مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال.

3-**مصلحة الوسائل العامة:** وهي التي تشرف على جميع التجهيزات والوسائل العامة داخل المؤسسة.

ويمكن تلخيص الهيكل التنظيمي للمؤسسة في المخطط الآتي:

الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة– المسيلة–

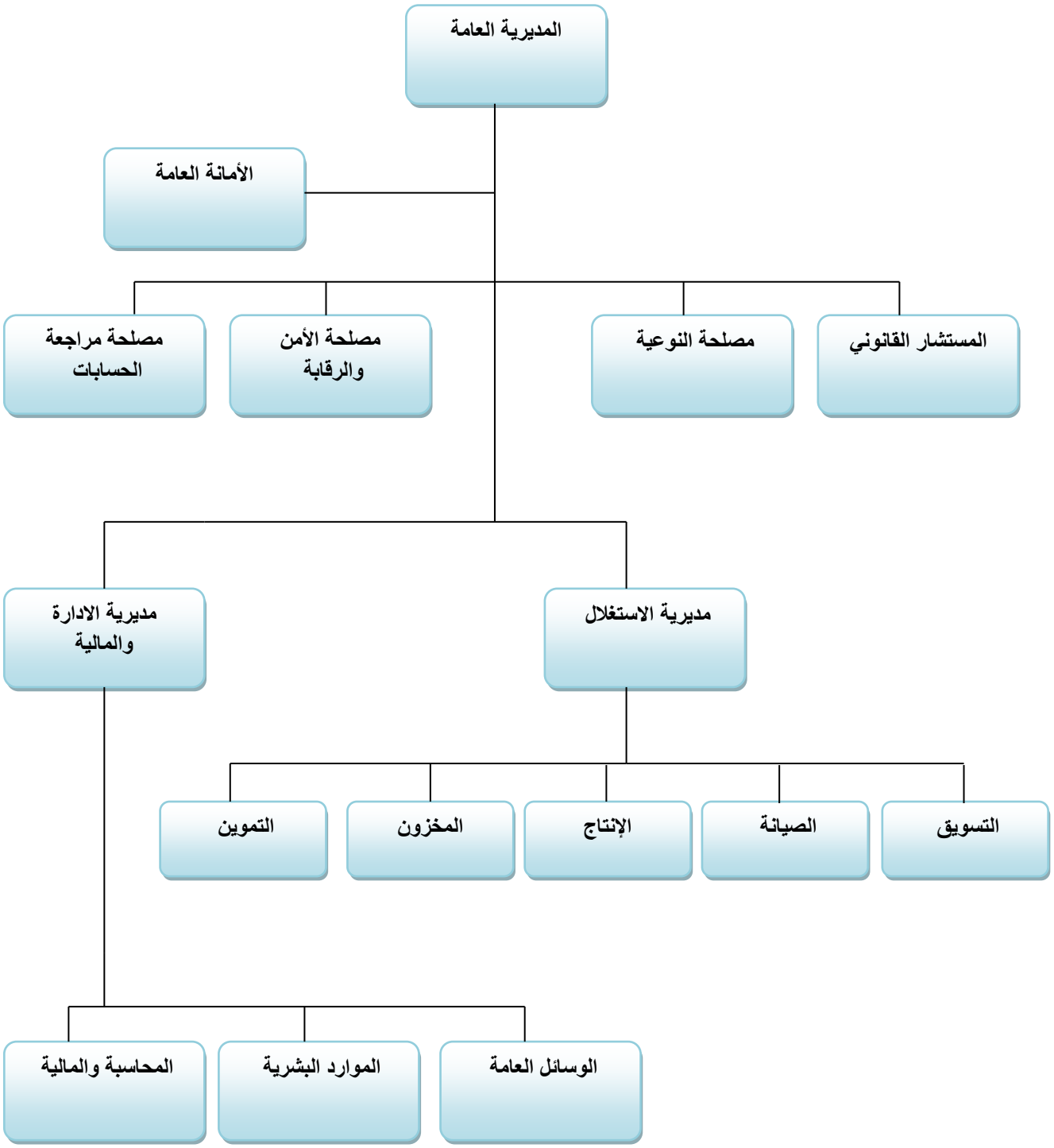

المصدر: مديرية الإدارة والمالية.

المبحث الثاني: التسيير الجبائي ودوره في تحسين الاداء المالي

إن المؤسسة محل الدراسة هي شركة مساهمة وهي تخضع للنظام الحقيقي، وسنحاول في هذا المبحث معرفة واقع التسيير الجبائي في المؤسسة ومدى تأثيرها على الأداء المالي.

المطلب الاول: التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

التمويل الذاتي: يتكون التمويل الذاتي من النتيجة الصافية بعد الاقتطاع الضريبي والإهتلاكات والمؤونات وقد كانت وضعية تمويل المؤسسة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك والمؤونات

جدول رقم01: تطور التمويل الذاتي لمؤسسة مطاحن الحضنة فترة 2013_2015

الوحدة دج

البيان / السنوات	النتيجة الصافية	مخصصات اهتلاك والمؤونات	التمويلي الذاتي
2013	114026511	2048132958	2162159469
2014	112022925	2077242795	2189265720
2015	161321002	2115673304	2276994306

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(02-03-04)

يتضح من خلال الجدول أن قيمة التمويل الذاتي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا بسبب لارتفاع المستمر في نتيجة الصافية وكذا في مخصصات الامتلاك، ومنه فان مؤسسة مطاحن الحضنة تتمتع بحجم تمويل ذاتي معتبر وهي تعتمد عليه كمصدر تمويل على المدى الطويل والقصير.

القروض لجوء المؤسسة إلى الاقتراض ينتج بعض المزايا الجبائية منها أن الاقتراض يعتبر من مصدر الأقل تكلفة من الناحية الجبائية نتيجة خصم الفوائد المترتبة على القروض من الربح الخاضع للضريبية.

وأما بنسب لمؤسسة مطاحن الحضنة فقد قامت الاقتراض وجدول التالي يوضح أقساط القرض:

جدول رقم 02: أقساط القرض في السنوات 2014 -2015

السنولت	2014	2015
أقساط القرض	217633433	356773383

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(03-04)

وبهذا تكون مؤسسة قد قامت بتنويع في عملية تمويل من مصادر داخلية النتيجة الصافية ومخصصات الإهتلاك ومصادر خارجية الاقتراض وبهذا تكون قد استفادت من التحفيزات الجبائية على الاقتراض وقللت من تكلفتها

التمويل الإيجاري

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو المؤسسة مالية أو شركات تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو آية أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة على سبيل

الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويستمر التسديد على إقساط يتفق بشأنها وتسمي ثمن الإيجار.

وعليه فلجوء لتمويل الإيجاري في عملية تمويل يحقق بعض المزايا الضريبية أهمها أن الأقساط التي تدفعها المؤسسة هي بمثابة مصاريف قابلة للخصم من الوعاء الضريبي

ومع هذا فإن مؤسسة مطاحن الحضنة لم تقم بهذا النوع من التمويل وعليه تكون قد ضيعت فرصة الاستفادة من المزايا الضريبية الخاصة بالتمويل الإيجاري

إعادة استثمار الأرباح وفوائض القيمة: إن عدم إعادة استثمار أرباحها في مشاريع توسعية يضيع عليها فرصة الاستفادة من الحوافز الضريبية المرتبطة بالاستثمار ونفس الوضع ينطبق على فوائض القيمة ففوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.

المطلب الثاني: التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار

يكفل التشريع الضريبي الجزائري مجموعة من الحوافز الضريبية التي تساهم في ترقية الاستثمارات الجديدة خصوصا تلك الأنشطة في إطار الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار والتي تمنح العديد من المزايا والتي تتمثل في: [1]

1_المزايا الضريبية المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الإطار العام

أثناء الانجاز:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بالعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

(1) بسعود يوسف , مرجع سابق ذكره , ص37.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك العقارية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير مبنية الممنوحة لإنجاز مشاريع الاستثمار.

أثناء الاستغلال: تمنح المصالح الجبائية إعفاءات للمستثمر لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات الجديدة التي تشغل 100 عامل.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وتمتد هذه المدة من 03 سنوات إلى 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات لأكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.

وبالعودة إلى المؤسسة محل الدراسة مطاحن الحضنة فإننا نجد أن المؤسسة قد قامت بالشروع في استغلال استثمارها التوسعي بداية من جانفي 2017 وعلى هذا فان مؤسسة مطاحن الحضنة خلال 03 سنوات القادمة ابتداء من جانفي 2017 ستستفيد من الإعفاءات فيما يخص استغلال الاستثمار ألتوسيعي.

2_المزايا الضريبية للاستثمارات التي تنجز في مناطق المراد تنميتها

وتستفيد فيها المشاريع من الحوافز التالية: [1]

أثناء الانجاز: تستفيد فيها المشاريع من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بالعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

(1) بسعود يوسف , مرجع سابق ذكره , ص37.

- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 02 فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف بعد تقيمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشئات الضرورية لإنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات غير مستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتنيات محليا.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع وغير مستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

أثناء الاستغلال تستفيد المشاريع من الإعفاء لمدة 10سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.

وعند الرجوع لمؤسسة مطاحن الحضنة وبناءا على المعطيات المصرح بها من قبل مسؤول مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة فإننا نجد أن المؤسسة لم تستفيد من الإعفاءات والامتيازات المقدمة من طرف الدولة نظرا لعدم استثمار المؤسسة في المناطق المراد ترقيتها.

المطلب الثالث: التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال

أولا: التوازن المالي

إن عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة، يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في:

_ رأس المال العاملFR .

_ إحتياجات رأس المال العامل BFR.

_ الخزينة Tr.

كيفية حساب راس المال العامل وإحتياجاته

راس المال العامل = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة

احتياجات راس المال العامل = استخدمات استغلال – موارد الاستغلال

حساب الخزينة

الخزينة =راس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

جدول رقم03: يوضح راس المال العامل وإحتياجاته وحالة الخزينة

الوحدة دج

البيان / السنوات	رأس المال العامل	إحتياجات رأس المال العامل	الخزينة
2012	611281732	-207970264	819251997
2013	729839108	128421111	601417988
2014	538950543	-140055470	679640351
2015	545990839	-206711692	752702532

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(01-02-03-04)

نلاحظ من خلال الجدول ان راس المال العامل كان في وضعية موجبة ولكن في حالة انخفاض مستمر وهذا يعني أن مؤسسة تستطيع تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول المتداولة.

من خلال الجدول أيضا نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات الأربعة سالبة ما يعني إن احتياجات الدورة اقل من مواردها.

وإذا اعتبرنا إن الخزينة هي القيم المالية التي تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة فعلا لمدة استغلالية معينة أي ما تستطيع التصرف فيه من مبالغ سائلة فتلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وعلى ذلك يتبن لنا من الجدول أن الخزينة موجبة خلال السنوات أربعة وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلي القروض البنكية وهو ما حقق للمؤسسة مبالغ سائلة تستطيع التصرف فيها لموجهة المصروفات النقدية مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.

ثانيا: ربحية ومردودية المؤسسة

1_الربحية

جدول رقم 04: الأرباح المحققة في الفترة ما بين 2012_2015 الوحدة مليون دج

البيان / السنوات	رقم الاعمال	الربح الصافي	هامش الربح %
2012	1568	77	4،91
2013	1566	114	7،27
2014	1756	112	6،37
2015	2332	161	6،90

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(08-09-10-11)

من الجدول رقم 04 نلاحظ ان المؤسسة لم تحقق اي خسارة طوال الفترة 2012 2015 بالإضافة الى تحقيق ربح صافي الذي هو في حالة تزايد حيث يتراوح هامش الربحية

سنة 2012 4،91 وفي سنة 2015 بلغ 6،90 وهذا يدل على الحالة الجيدة التي تمر بها المؤسسة.

2_ المردودية المالية هي تقيس مدى قدرة المؤسسة على ضمان استمرار نشاطها

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

جدول رقم 05:المردودية المالية في ضل عدم وجود الضريبة للفترة 2012-2015

الوحدة مليون دج

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية قبل الضريبة	95	142	140	228
الاموال الخاصة	1462	1576	1688	1814
المردودية المالية	0.064	0.090	0.082	0.125

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(08-09-10-11)

جدول رقم 06: المردودية المالية في ضل وجود الضريبة للفترة 2012- 2015

الوحدة مليون دج

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية بعد الضريبة	77	114	112	161
الاموال الخاصة	1462	1576	1688	1814
المردودية المالية	0.052	0.072	0.066	0.088

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(08-09-10-11)

من الجدولين 05 و06 يتبين لنا مايلي:

إن المردودية المالية خلال سنة 2012 في ضل عدم وجود الضريبة قد بلغت 0،064 بينما نجد المردودية المالية في ضل وجود الضريبة قد بلغت 0،052 وهذا يعني ان المردودية المالية في تطبيق الضريبة قد انخفضت بنسبة 0،012. بينما خلال سنة 2013 قد انخفضت بنسبة 0،018، وخلال سنة 2014 انخفضت بنسبة 0،016، وفي سنة 2015 انخفضت بنسبة 0،037، ويرجع ذلك الى تطبيق الضريبة على النتيجة الصافية.

ومن جهة اخرى نلاحظ من الجدول 05 ان المردودية المالية في ضل احتساب الضريبة خلال الفترة بين 2012و2015 في حالة تزايد حيث كانت في 0،052 واصبحت 0،088.

3_ المردودية الاقتصادية

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الاصول

جدول رقم 07: المردودية الاقتصادية في ضل عدم وجود الضريبة للفترة 2012-2015

الوحدة مليون دج

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية قبل الضريبة	95	142	140	228
مجموع الاصول	2680	2393	2647	2986
المردودية الاقتصادية	0،035	0،059	0،052	0،076

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(08-09-10-11)

جدول رقم08: المردودية الاقتصادية في ضل وجود الضريبة للفترة 2012-2015

الوحدة مليون دج

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية بعد الضريبة	77	114	112	161
مجموع الاصول	2680	2393	2647	2986
المردودية الاقتصادية	0،028	0،047	0،042	0،053

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(08-09-10-11)

من الجدولين 07 و08 يتبين لنا مايلي :

إن المردودية الاقتصادية خلال سنة 2012 في ضل عدم وجود الضريبة قد بلغت 0،035 بينما نجد المردودية الاقتصادية في ضل وجود الضريبة قد بلغت 0،028 وهذا يعني ان المردودية الاقتصادية في تطبيق الضريبة قد انخفضت بنسبة 0،007، بينما خلال سنة 2013 قد انخفضت بنسبة 0،018، وخلال سنة 2014 قد انخفضت بنسبة 0،016، وفي سنة 2015 انخفضت بنسبة 0،037. ويرجع ذلك الى تطبيق الضريبة على النتيجة الصافية.

ومن جهة اخرى نلاحظ من الجدول 08 ان المردودية الاقتصادية في ضل إحتساب الضريبة خلال فترة ما بين 2012و2015 في حالة تزايد حيث كانت 0،028روأصبحت 0،053.

ثالثا: التصريحات الضريبية الشهرية والسنوية

التحكم في مواعيد استحقاقها لضمان السيولة لملائمة وتفادي الوقوع في ضغوطات المالية وغرامات ضريبية

الضريبة على ارباح الشركات

الآجال القانونية لإيداع التصريحات الجبائية يتمثل إلتزام المؤسسة بخصوص هذه الضريبة في إبداع تصريح الاخيرة للضريبة على ارباح الشركات في 30 أفريل على الاكثر من كل سنة لدى مفتشي الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد مقر الشركة فضلا عن دفع الاقساط المسبقة وفق الآجال المحددة في الجدول التالي:

جدول رقم 09: أقساط المسبقة للضريبة على الارباح الشركات لسنة 2014

الوحدة مليون دج

الأقساط	مبالغ الأقساط	تاريخ
القسط الاول	9408894	15.02
القسط الثاني	9408894	14.06
القسط الثالث	9408894	19.10

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم06

مدى التزام المؤسسة بالآجال القانونية للتصرحات تقوم المؤسسة بإبداع تصريحاتها سواء تعلق الامر بالأقساط او التصريح السنوي.

التصريح السنوي هو جدول يتم التصريح فيه بالربح الخاضع على أرباح الشركات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم10: التصريح السنوي الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات

الوحدة دج

البيان / السنوات	الضريبة السنوية	تاريخ ايداع التصريح	العقوبات
2013	28226682	16.04.2014	-
2014	31366223	17.04.2015	-
2015	45316286	16.04.2016	-

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(05-06-07)

يتضح من المعطيات في الجدول ان التصريح السنوية الخاصة بالضريبة على ارباح الشركات تم ايداعها في الاجال القانونية وذلك طيلت فترة محل الدراسة من 2013 الى 2016 وما يعني تمكن المؤسسة من التسيير الجيد في تصاريحها السنوية.

جدول رقم 11: تواريخ تقديم التصريحات الشهرية G50

2015	2014	2013
18/01	18/01	17/01
15/02	14/02	13/02
17/03	19/03	18/03
16/04	17/04	16/04
14/05	18/05	19/05
14/06	17/06	18/06
09/07	13/07	10/07
12/08	18/08	18/08
17/09	19/09	18/09
19/10	14/10	13/10
18/11	17/11	19/11
13/12	16/12	18/12

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(05-06-07)

من خلال الجدول والذي يوضح التصريحات الشهرية G 50المتضمنة الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة بالاضافة الى الضريبة على الدخل الاجمالي لفئة المرتبات والاجور يتضح بان المؤسسة تقوم باداع تصريحاتها في الاجال القانونية وهذا الامر يجنبها الكثير من الاعباء الجبائية الاضافية الناتجة عن التاخير في تسديد المستحقات الجبائية.

رابعا: الوفرات الضريبية

الوفر الضريبي الناجم على الإهتلاكات من خلال سماح التشريع الضريبي للمؤسسة بمعاملة أقساط الاستهلاك كأعباء قابلة للتخفيض من الوعاء الضريبي

الوفر الضريبي =الاهتلاك × معدل الضريبي

جدول رقم12: الوفر الضريبي الناجم عن الاهتلاك

الوحدة مليون دج

البيان / السنة	الاهتلاك	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2013	1714	%19	325.6
2014	1746	%19	331.7
2015	1782	%19	338.6

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(02-03-04)

تبرز معطيات الجدول الوفر الضريبي الذي حققته المؤسسة من خلال تخفيض من الوعاء الضريبة على إرباح الشركات من الامتلاك يمثل الجانب الكبر من التمويل الذاتي للمؤسسة والذي يسمح لها بتمويل استثماراتها التوسعية وزيادة ربحيتها.

الوفر الضريبي الناتج عن المؤونات بالنسبة لمؤسسة لمطاحن الحضنة

المؤونات هي اقتطاع من نتائج السنة المالية قصد تغطية بعض التكاليف أو خسائر لم تقع بعد وتجعلها الأحداث ممكنة الوقوع وتمتاز المؤونات بخاصية قابلية الإلغاء، بمعنى يمكن إضافتها كليا أو جزئيا إلى الربح الخاضعة للضريبة للسنة المالية المعنية متى زال الخطر الذي خصصت لو سواءا زال كليا أو جزئيا.

جدول رقم 13: الوفر الضريبي الناجم عن المؤونات

الوحدة مليون دج

البيان / السنة	المؤونات	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2013	333	%19	63.27
2014	330	%19	62.70
2015	332	%19	63.08

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(02-03-04)

الوفر الضريبي الناتج عن استفادة من تخفيض المتعلق بالرسم على النشاط المهني

حجم الوفر الضريبي الناتج عن استفادة من تخفيض المتعلق بالرسم على النشاط المهني المقدر 30% يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 14: الوفر الضريبي المرتبط بالرسم على النشاط المهني

الوحدة دج

البيان / السنوات	رقم أعمال معفي	معدل الضريبي	الوفر الضريبي
2013	1364298771	%2	27285975.42
2014	1545692359	%2	30913847.18
2015	2056792651	%2	41135853،02

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(12-13-14)

يتضح من الجدول حجم الوفر الضريبي من تخفيض الذي تستفيد منه المؤسسة في مجال الرسم على النشاط المهني

الوفر الضريبي المرتبط بالرسم على القيمة المضافة ينجم عن الإعفاء بخصوص الرسم على القيمة المضافة الوفر الضريبي التالي

جدول رقم 15: الوفر الضريبي الرسم على القيمة المضافة

الوحدة مليون دج

البيان / السنوات	رقم اعمال المعفى	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2013	1281797838	%17	217905632
2014	1456051435	%17	247528744
2015	1939190987	%17	329662467

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم(12-13-14)

يلخص الجدول حجم الوفر الضريبي الناتج على الرسم على القيمة المضافة وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على تخفيض الأسعار منتوجات المؤسسة وزيادة مبيعاتها ومردوداتها

ومن خلال ما تناولنها في مرحلة الاستغلال من التوازن المالي والمردودية يتبين لنا أن التسيير الجبائي ساهم في تحسين التوازن المالي وذلك من خلال تأثير الذي أحدثته الوفرات الضريبية المتمثلة في استفادة من تخفيض المتعلق بالرسم على النشاط المهني والإعفاء بخصوص الرسم على القيمة المضافة على الخزينة وتوفير التدفقات النقدية، وكما انه ساهم في تحسين المردودية وذلك من خلال تأثير الذي أحدثته التصريحات الضريبية على النتيجة الصافية حيث ان مؤسسة مطاحن الحضنة قامت بتصريحاتها في المواعيد المحددة ولهذا فالمؤسسة لم تتعرض لعقوبات جبائية.

يمكن أن نستنتج بأن فعالية التسيير الجبائي في دورة الاستغلال انعكس بصورة مباشرة على وضعية التدفقات النقدية، حيث أن هذه الفعالية كانت في صالح المؤسسة من خلال استفادة من وفرات ضريبية والتحكم في مواعيد استحقاقها وتجنبها الوقوع في ضغوطات مالية وغرامات جبائية.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية في إطار دراسة تطبيقية على المؤسسة مطاحن الحضنة وقد كانت عينة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولمعرفة مدى تطبيق التسيير الجبائي ودوره في تحسين الاداء المالي.

وبعد هذه الدراسة التي قمنا بها تبين لنا ان مؤسسة مطاحن الحضنة لم تستغل الامتيازات التي ينبغي تحصيلها لعدم استغلالها لبعض الخيارات مثل القرض الايجاري واعادة استثمار الارباح بالإضافة نجد ان مؤسسة مطاحن الحضنة كان اخر استثمارتها منجز خارج المناطق المراد تنميتها من قبل للدولة مما فوت عليها الحصول على امتيازات الخاصة بهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة اخرى نجد ان مؤسسة مطاحن الحضنة قد استغلت بعض الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالإضافة نجد انها استفادة من وفرات ضريبية المتعلقة بالرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والاهتلاكات مما سمح لها بتخفيض في الوعاء الضريبي واحترامها لمواعيد استحقاق التصريحات الضربية مما يضمن لها السيولة ويجعلها تتفادي الوقوع في ضغوطات المالية وغرامات ضريبية، وبهذا نلمس انعكاس هذه المزايا في تحسين الأداء المالي.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع إثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ومحاولتنا الإجابة على الإشكالية بحصر أهم ما يتعلق بهذا الموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي فالجانب النظري ممثلا في الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لأثر التسيير الجبائي على الأداء المالي أما الجانب التطبيقي ممثلا في الفصل الثاني الذي كان على شكل دراسة حالة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

نتائج إخبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى والتي ترى التسيير الجبائي يسمح بتخفيض تكاليف الجبائية فقد أكدت الدراسة أن التسيير الجبائي يمنح مؤسسة فرصة الاستفادة من الامتيازات الجبائية وتعمل على تخفيض التكاليف الضريبية.
- أما في ما تعلق بالفرضية الثانية والمتمثلة في أن التسيير الجبائي يمارس بفعالية في المؤسسة فقد تبين بعد الدراسة انه لا يمارس بفعالية.
- وفيما يخص الفرضية الثالثة والتي ترى أن التسيير الجبائي يعمل على تحسين الأداء المالي وبعد الدراسة توضح لنا أن التسيير الجبائي يعمل على تخفيض التكاليف الجبائية وسعى في الاستفادة من المزايا الجبائية وكل هذا يساهم في تحسين الأداء المالي.

نتائج الدراسة:

الجانب النظري للدراسة:

- التسيير الجبائي إحدى الوسائل الإدارية المتبعة من اجل تخفيض الالتزام الضريبي.
- التسيير الجبائي هو عملية قانونية تساهم في تحقيق الأمن الجبائي.
- يساهم التسيير الجبائي في الحصول على التدفقات النقدية.

الجانب التطبيقي للدراسة:

- التسيير الجبائي لدى مؤسسة مطاحن الحضنة لم يصل الي مستوى عالي من الاهتمام لذا هو لا يمارس بفعالية.
- الوفرات الضريبية ساهمة في تخفيض التكاليف وتوفير السيولة للمؤسسة.
- ساعد التسيير الجبائي في تحقيق بعض التدفقات النقدية وعليه فقد ساهم في تحسين اداء المالي للمؤسسة.

الاقتراحات والتوصيات:

ومن خلال النتائج السابقة تم التوصل إلي اقترح بعض التوصيات:

- أن لتسيير الجبائي دور فعال في المؤسسة من خلال تخفيض التكاليف الجبائية والحصول على تدفقات نقدية.
- من ضروري خلق في المؤسسة مصلحة مستقلة عن مصلحة المالية والمحاسبة تهتم بالتسيير الجبائي وتوظيف أصحاب الاختصاص في هذا المجال.
- التشريعات الضريبية تسمح ببعض الهوامش التي تتيح للمؤسسة بالمساهمة في تشكيل وضعيتها الجبائية والتحكم في القرارات التي لها تأثير مباشر على وضعيتها المالية.
- هناك العديد من التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار على المؤسسة الاهتمام بها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1.أسامة عبد الخالق الانصاري، الادارة المالية، د. م، مصر، د.ت.

2.فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، الطبعة الاولى، 2008.

3.وليد ناجي حيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

4.يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، الطبعة الاولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

ثانيا: المذكرات

5.بسعود يوسف، دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، فرع فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

6.بلكيف اسماعيل، سعدون الحسين، مصادر التمويل واثرها على الوضع المالي المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، مالية المؤسسة، جامعة محند اولحاج البويرة، 2015.

7.بن زاوي محمد صابر، فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

8. بن ملك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

9.بوطويل عبد الرؤوف، اثر هيكل راس المال على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية، مالية وحوكمة الشركات، جامعة بسكرة، 2014.

10. حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية، محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012

11. رحال ايمان، دور التسيير الاسراتيجي للضريبية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية المحاسبة، فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

12. سعد الله امال، اثر التسيير الجبائي على المردودية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، مالية وجباية، جامعة المسيلة، 2016.

13. شريفي سمية، فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر علوم مالية ومحاسبة، تدقيق المحاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

14. صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

15. عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002.

16. عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الاداء المالي لشركات التامين، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014

17. عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

18. على شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر علوم مالية ومحاسبة، فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2014.

19. عماري الهام، سهتالي عبلة، تفعيل الرقابة المالية لتحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2015.

20. قاسي ايمان، التحليل المالي واهميته في تحليل المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكوة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، مالية مؤسسة، جامعة البويرة، 2015.

21. محمد كنفوش، الوضيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ادارة الاعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005.

22. منير شيحاني، تفعيل المراجعة الجبائية كالية لتحسين التسيير الجبائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير، تدقيق محاسبي، جامعة الوادي 2014.

23. نادية شطي، تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في مالية ومحاسبة، محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

ثالثا: الملتقيات

24. زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2009.

الملاحق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية وأثره على الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة الخيارات التي يمنحها المشرع الجبائي والعمل على الاستفادة من جميع المزايا الجبائية.

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن التسيير الجبائي الفعال يمكنه تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وأما بالنسبة للمؤسسة محل دراسة "مطاحن الحضنة" لم يرقى فيها التسيير الجبائي إلى مستوى الفعالية المطلوبة.

كلمات مفتاحية:

التسيير الجبائي، الفعالية الجبائية، الأداء المالي.

Résumé :

La présente étude a pour objectif de mettre eu relief l'importance de la gestion fiscale dans le entreprise économique et sen impact sur la performante financière de celle-ci .

Les résultats de cette étude confirment la contribution d une gestion fiscale efficace dans l'amélioration de la performance financée mais pour le cas de le entreprise « Moulins El hodna » la gestion fiscale na pas atteint l'efficacité recherchée .

Mots clés :

La gestion fiscale efficacité fiscale، performance financière.